الثورة
www.althawranews.net
الجمعة: 4 جمادى الثانية 1435هـ 4 أبريل 2014م العدد 18033
Friday : 4 Jumada Alawla 1435 - 4 March 2014 - Issue No. 18033

الاحتكار يلغي سوق المنافسة بين شركات الاتصالات باليمن

استطلاع/ أمين الجرموزي

تشهد سوق الاتصالات اليمنية نوعا من الاحتكار وعشوائية الاستخدام والتلاعب بحقوق المستهلكين التي من الواجب على شركات الاتصالات الالتزام بها كون المستهلكين يمثلون أعضاء في هذه الشركات وليس مجرد مستخدمين فقط .

ويعتبر الجمود أحد أسباب عدم تطوير البنى التحتية لشركات الاتصالات بالإضافة إلى عدم وجود نظم ولوائح وقوانين تنظم عمل قطاع الاتصالات وفق خارطة واستراتيجية تفتح المجال أمام الاستثمار في هذا المجال وبالتالي تطوير وتحسين خدماته التي لطالما شكا منها المستهلكون وتنقلوا بين الشركات بحثا عن الخدمات والتسهيلات التي تناسبه .

الاحتكار وأسباب رداءة الخدمات لدى شركات الاتصالات وكثير من التفاصيل في سياق الاستطلاع التالي :

إحتكار

يعتبر سوق الاتصالات في بلادنا شديد الاحتكار ويمارس فيه نوع من الاضطهاد والابتزاز على المستهلكين بدون رقيب أو حسيب ويرى المهندس صالح غيلان الأمين العام لجمعية حماية المستهلك أن السبب في ذلك هو إصدار الدولة تصاريح للشركات وعدم وضع نظم وآليات تنظم عمل هذه الشركات ومراقبتها , وبالتالي اصبح أصحاب الشركات يسمارسون الابتزاز ويعملون بالطرق التي يريدونها وبطرق عشوائية دون مراعاة واحترام لذاتية المستهلك الذي يعتبر عضوا في الشركة طالما وهو أحد مستخدميها .

وقال المهندس غيلان: إن المنافسة الحقيقية تكمن في حد ذاتها في تقديم الخدمات والتسهيلات التي تنصب في صالح المستهلك, ويضيف أن الواقع لا يشهد ذلك ولذلك نرى أن المشتركين من المواطنين ينقسمون على الأربع الشركات الموجودة داخل البلد وليس هناك تكتل كبير لصالح شركة معينة , ويعلل ذلك لرداءة خدمات الاتصالات التي تقدمها هذه الشركات بسبب الاحتكار وعقود الاذعان التي تمارس على المستهلك لجعله تابعا للشركة وليس مجرد مستهلك لها .

وأوضح غيلان أن خصخصة شركات الاتصالات في ظل العشوائية وخاصة إذا كانت بنفس الظروف التي يشتغل الآن عليها أصحاب الشركات لا داعي لها ويجب أن تكون الدولة مسيطرة عليها لأن الدولة قادرة على ضبط الأمور وتقديم الخدمات بما هو متاح وميسر للمستهلكين .

غياب رقابي

من جانبه يرى حمير الشماحي - رئيس نقابة تجار وبائعي خدمات الاتصالات أنه يفترض أن يكون واقع سوق الاتصالات في اليمن تنافسيا نظرا لوجود أربع شركات اتصالات تتنافس فيما بينها ليس لكسب المشتركين وأنما لجني الارباح ,ويعتبر أن سوق الاتصالات بين شركات الاتصالات مفتوح بالنسبة لها ولكن في الواقع محتكر .

ويضيف الشماحي أن ابسط مثال هو عند شراء كروت التعبئة تكون قيمتها أكثر من القيمة الاساسية , ولذلك إذا كان هناك تنافس حقيقي بين الشركات ستكون أسعار تكلفة الاتصالات منخفضة وتكون خدماتها ملبية لحاجات المستهلكين , ويؤكد رئيس النقابة أن الواقع ينافي ذلك والسبب في ذلك غياب الدور الرقابي الحكومي على هذه الشركات وتخلي وزارة المواصلات عن مسؤوليتها تجاه هذه الشركات.

تنافس حقيقي

ترى وزارة الاتصالات أن سوق الاتصالات مفتوح وهناك تنافس حقيقي بين شركات الاتصالات , وهذا ما أكد عليه عبداللطيف أبوغانم وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ,حيث يقول: لولا هذا التنافس بين شركات الاتصالات لكانت تعرفة الاتصالات عالية جداً وخصوصاً أن اليمن من أكثر الدول التي يوجد فيها شركات خاصة بنسبة 80 % مقابل القطاع العام بنسبة 20 % والمواطن لديه حرية اختيار الشركة التي تناسبه .

وأوضح أبوغانم أن تردي خدمات الاتصالات لدى الشركات هو بسبب تقصيرها وعدم تطوير خدماتها بما يتناسب مع متطلبات المستهلك العصري وبالذات في مشاكل التغطية والتي تلعب أسباب كثيرة في ضعفها ومنها قلة وجود محطات التغطية وفي أماكن بعيدة ,وكذلك رفض العديد من المواطنين وضع ابراج التغطية على منازلهم نظراً للأضرار الناجمة عن ذلك .

انفتاح

يؤكد ياسين التميمي رئيس جمعية إعلام المستهلك على وجود انفتاح كبير في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ولكن ليس بالشكل الكامل وعلل ذلك بعدم وجود قوانين تنظم عمل هذا القطاع المهم بالنسبة لشريحة واسعة من المجتمع والذي يشمل شركة حكومية واحدة للهاتف النقال وثلاث للقطاع الخاص .

وأوضح التميمي أنه لا توجد منافسة بمعناها الحقيقي بين شركات الاتصالات على تقديم الافضل إلا في النادر و هناك رضا من قبل المستهلكين في ما يتعلق بالسعر لشركة واحدة فقط وهي الشركة الحكومية يمن موبايل ,وان هناك ما يشبه التكتل الذي اوصل الشركات إلى مستوى الاحتكار ,ويجب أن نلمس هذا التنافس من خلال الأثر السعري على المستهلك.

وأضاف أنه لم نلحظ إلى حد الآن انخفاضا في تعرفة الاتصالات بل تزداد وبالتالي لا زال المستهلك يشعر بأنه يدفع تعرفه كبيرة قياسا بالمستهلكين في بقية الدول ,وارجع اسباب ذلك إلى ضعف البنية التقنية وعدم جدية الشركات في تطوير البنية التحتية اللازمة لشبكة الاتصالات والتي تجني الكثير من الارباح في ظل وضعها الحالي , وقال إن هذه المسألة تحتاج إلى توظيف المزيد من الاستثمارات في هذا المجال حتى يتم تحقيق التغطية الكاملة في أنحاء البلاد وبالتالي تحسين وتطوير جودة خدمات الاتصالات لجميع الشركات .

عرض قطاعات بترولية جديدة أمام المستثمرين قريباً

/قاسم الشاوش

أوضحت وزارة النفط والمعادن أنها بصدد إنزال قطاعات بترولية جديدة للاستثمار.

وأكد وزير النفط والمعادن خالد محفوظ بحاح في تصريح خاص لـ"الثورة" أن هناك دراسة لإنزال قطاعات استثمارية جديدة في مجال البترول أمام المستثمرين المحليين والدوليين لتحقيق الاستثمار المنشود في ظل الدولة الاتحادية مستقبلاً.

وأضاف بحاح إن الوزارة لن تلتفت إلى المعوقات التي كانت تعترض بيئة عمل الاستثمار في مجال النفط.. مشيراً إلى أن وزارة النفط ستواجه كافة التحديات والمعوقات بشجاعة، وقال إن الأعمال وقصص النجاح من الطبيعي أن تمر بظروف استثنائية، لكن بالإرادة الجماعية تتحقق المنجزات وترتسم ملامح التنمية وتنشأ المشاريع الكبيرة على أرض الواقع.

القهالي يدعو رجال الأعمال اليمنيين بدول الخليج للاستفادة من الفرص الاستثمارية في الوطن

/ إبراهيم الأشموري

دعا وزير شؤون المغتربين في حكومة الوفاق الوطني مجاهد القهالي رجال المال والأعمال من أبناء المغتربين اليمنيين في بلدان الخليج إلى الاستثمار في اليمن والاستفادة من المزايا والتسهيلات التي يوفرها قانون الاستثمار .

وقال القهالي خلال ترؤسه أمس في دبي بالإمارات اجتماع رجال أعمال ومستثمرين يمنيين وخليجيين بأن الدولة حريصة على تقديم كافة أشكال الدعم والتشجيع للاستثمارات وخاصة الخليجية منها لما لها من أهمية كبرى في النهوض التنموي في البلاد.

وأضاف الوزير القهالي خلال اللقاء الذي حضره السفير محمد القطيش ومهدي النهاري رئيس المجلس الأعلى للجاليات حول العالم ونائبه صايل بن رباع وسلطان الباكري عضو المجلس، رئيس الجالية بالإمارات ورجال أعمال خليجيون :إن الوضع الأمني الذي يشكل التحدي الأكبر أمام تدفق الاستثمارات يحظى باهتمام كبير من قبل القيادة السياسية التي تؤمن بأنه لا استثمار بدون ترسيخ الأمن والاستقرار وإنطلاقاً من هذه الحقيقة تعمل جاهدة على استتباب الأمن والسكينة العامة.

من جانبهم أكد المغتربون اليمنيون ورجال الأعمال الخليجيون حرصهم على دعم جهود الدولة في تحقيق النهوض التنموي في اليمن من خلال إقامة مشاريع استثمارية حيوية .. مشددين على ضرورة تضافر الجهود من كل الأطراف في الساحة اليمنية لإنهاء مظاهر الاختلال الأمني الذي يعد حجر الزاوية في العملية الاستثمارية.

إلى ذلك قال رئيس أبناء الجالية اليمنية في الإمارات الشيخ سلطان الباكري في تصريح لـ(الثورة) بأن المغتربين اليمنيين بدولة الإمارات يتابعون عن كثب التطورات في المشهد السياسي في اليمن .. مبدياً استعداد رجال الأعمال اليمنيين المقيمين في الإمارات المساهمة في إقامة استثمارات جادة في الوطن الأم ودعم جهود الدولة في إنجاح مسيرة التغيير الحضاري وإقامة الدولة المدنية الحديثة وإرساء مبادئ العدالة والحرية واحترام النظام والقانون وهي الأسس الرئيسية لإنجاح العملية الاستثمارية والاقتصادية.

تحليل عروض خزانة بقيمة 135.6 مليار ريال

تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (834)، وذكر بيان صحفي صادر عن البنك تلقت "الثورة" نسخة منه أن القيمة الأسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت 135,624,270,000 مليار و624ريالاً.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182) و(364)يوماً، (16,00 %)، (15,82 %)،(15,81 %)، على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية يوم الأحد القادم.

عثمان: الاجتماع الـ32 لهيئة التقييس الخليجية يناقش عدداً من مشاريع المواصفات

صنعاء /سبأ

قال مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عبد الرحمن عثمان، إنه تم مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بنشاط هيئات وأجهزة التقييس الوطنية في الاجتماع الـ32 لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضح عثمان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الاجتماع الذي اختتم أعماله الثلاثاء الماضي بالعاصمة السعودية الرياض، استعرض عدداً من المواضيع المتعلقة باعتماد مشاريع المواصفات القياسية واللوائح الفنية الخليجية وتعديلاتها، وتحديثها المتبناة بالمصادقة.

وأشار إلى أن المجلس ناقش مشروع اللائحة الفنية الخليجية للأجهزة والمعدات الكهربائية منخفضة الجهد، ودليل شهادة الجودة الخليجية لمراكز خدمة المستفيدين، بالإضافة إلى المستجدات حول كود البناء الخليجي وتنفيذ المبادرة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ولفت إلى أن الاجتماع استعرض مستجدات تطوير وتحديث الهيكل التنظيمي للهيئة، ومتابعة خطتها الاستراتيجية للأعوام 2013 - 2015م، بالإضافة إلى مشروع دليل تخويل جهات التحقق من أدوات القياس الخاضعة للرقابة المترولوجية.

كما استعراض نتائج المؤتمر الخليجي الثاني لكفاءة المختبرات الذي نظمته الهيئة بالتعاون مع مركز الاعتماد الخليجي وهيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس في دبي منتصف مارس الماضي.

يذكر أن المجلس الفني لهيئة التقييس لدول مجلس التعاون يضم قيادات أجهزة التقييس في دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، وتعمل مخرجات هيئة التقييس في تعزيز قواعد وأسس السوق الخليجية المشتركة بإزالة المعوقات الفنية للتبادل التجاري ودعم القطاعين التجاري والصناعي، وحماية المستهلك في المنطقة من السلع المغشوشة والمنتجات المقلدة والمواد غير المطابقة للمواصفات القياسية.

استمرار تراجع أسعار الغذاء

/ متابعات

واصلت أسعار السلع الغذائية المُتداولة في الأسواق العالمية هبوطها، إذ انخفضت مع نهاية الشهر الماضي.

وارجع تقرير صادر عن البنك الدولي اسباب ذلك الى العوامل التي أسهمت في هبوط الأسعار سواء محاصيل القمح والذرة والأرز الوفيرة بمستوى قياسي، وازدياد المعروض المتاح، وارتفاع المخزونات العالمية.

لكن لايزال هناك مخاوف من عودة ارتفاعها من جديد ، بسبب المحاذير المتصلة بالمناخ وازدياد الطلب، ومخاطر انخفاضها بسبب التأثيرات على أسعار التصدير نتيجة لبرنامج تايلاند لمشتريات الارز.

وسجلت أسعار الغذاء المحلية كالعادة تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان، مع استقرار الأسعار في عدد من المناطق، وتفاوتها في شرق وجنوب آسيا جراء العوامل الموسمية وسياسات المشتريات ونقص الإنتاج المحلي.

ويستكشف تقرير البنك "مراقبة أسعار الغذاء" الفاقد من الأغذية والمهدَر منها في شتَّى أنحاء العالم.

وتُظهر أرقام مذهلة أن مقدار ما يفقده العالم أو يهدره من الغذاء الذي ينتجه من أجل الاستهلاك يتراوح تقريبا من الربع إلى الثلث ، وفي أفريقيا وجنوب آسيا –وهما من المناطق التي تعاني بشدة نقص التغذية- يعادل هذا الفاقد ما يتراوح في المتوسط بين 400 و500 سعر حراري للفرد في اليوم.

وفضلا عن آثارها على الأمن الغذائي، يؤدي فاقد الغذاء المهدر إلى أوجه قصور ضخمة على الصعيد الاقتصادي وفي مجالات الطاقة والموارد الطبيعية وله انعكاسات على أوضاع الفقر.

وتشتمل الحلول المحتملة لمنع فقد الغذاء وهدره على تغيير أساليب الإنتاج الزراعي، وضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية للنقل والتخزين، وتغيير سلوكيات المستهلكين والمؤسسات التجارية.

ومن العوامل التي لا تزال تسهم في هبوط الأسعار العالمية تَوقُّع محصول قياسي وفير للذرة في أكبر مُنتِج ومُصدِّر في العالم الولايات المتحدة (بعد الهبوط الحاد العام الماضي)، والزيادات الكبيرة للإنتاج في البلدان المنتجة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأسود، وتحسُّن المحاصيل في الصين.

كما ان هناك زيادة انتاجية في الارز نتيجة تحسُّن الغلة وزيادة المساحات المزروعة في الولايات المتحدة والبرازيل وباكستان، ووفرة المحصول في كبار المنتجين في آسيا مثل تايلاند والهند، وتحسُّن آفاق الإنتاج في إندونيسيا.

ويشير البنك الدولي الى تعرض أسعار التصدير للضغوط نحو الانخفاض جراء هذه المستويات القياسية للإنتاج والاحتياطيات العامة الوفيرة في الهند، وجهود الحكومة التايلاندية لطرح كميات من المخزونات الضخمة في الأسواق.

اعتراف دولي بمعاناة أكثر من 14 مليون إنسان في اليمن

أحمد الطيار

حين أطلقت بلادنا بالتعاون مع الجامعة العربية والمكتب الإقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للأمم المتحدة، خطة العمل المشتركة لدعم الأوضاع الإنسانية في اليمن منتصف مارس الماضي كان القلق باديا على وجوه من اطلقوا تلك الخطة فهذه النسخة الثانية كانت بمبالغ اقل من سابقتها في العام 2013م .

وحسب تقارير دولية فإن خطة العام 2013م لم تلق استجابة من المانحين بل إن العديد من المانحين نكثوا بعهودهم في تمويلها وكشف النقاب أن المبلغ المرصود المقدر بـ 700 مليون دولار لم يحصل منه إلا مانسبته 53 % فقط .

وفيما حاول مقدمو الخطة تقليص مبالغ الخطة الثانية الخاصة بالعام الجاري 2014م إلى 532 مليون دولار بدأ مسؤولون كبار من الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية اكثر تفاؤلا لكن القلق ما يزال يساورهم حيال الوفاء بالتعهدات.

وفي القاهرة نقلت الصحافة المصرية عن السفيرة فائقة الصالح الأمين العام المساعد للجامعة العربية رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية كلمة قوية طالبت مجتمع المانحين بضرورة توفير الدعم لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن ،مشددة على ضرورة أن يقوم الاجتماع السابع لأصدقاء اليمن المقرر عقده في لندن آخر هذا الشهر ، من أجل إدراج الشأن الإنساني على جدول أعماله لزيادة الزخم المطلوب لإنجاح تلك الخطة.

وترى السفيرة الصالح أن اليمن يعاني من أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة باتت تطال 58 % من سكانه بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وهو ما يعادل 14.7 مليون نسمة، مشددة على أن اليمن بحاجة إلى تضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية وتقديم العون المطلوب لمساعدة أبنائه في عبور هذه المرحلة، بعد انتهاء الحوار الوطني، وهو ما تحاول خطة الاستجابة العمل من أجل تحقيقه.

وأكدت الصالح أن الأزمة الإنسانية التي يعانيها اليمن هي نتاج عدم الاستقرار السياسي الأمر الذى يتطلب ضرورة توجيه الأنظار إليه في مختلف المحافل الدولية.

وفي المقابل لايزال اليمنيين ينظرون باستغراب لتحركات المجتمع الدولي تجاه إنقاذهم من براثن الجوع والعوز والتدهور الاقتصادي فهم رغم الخلافات السياسية التي تعصف بهم إلا أنهم يؤكدون أن بلادهم مستهدفة في اقتصادها من خلال جماعات إرهابية دولية تعبث بمقدراتها الاقتصادية وتمارس أشكالا ممنهجة من التخريب الاقتصادي بالغ التعقيد وهذه بحد ذاتها تستدعي التدخل الدولي لمساعدتها اقتصاديا في هذه الحرب الشرسة .

وفي صنعاء يؤكد الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية إسماعيل أحمد ولد شيخ أن حجم الاحتياجات الحالية يجعل اليمن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الإنسانية عالميا، حيث بات 14 مليوناً و700 ألف مواطن من سكان اليمن في احتياج إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية خلال العام الجاري2014م في الوقت الذي عمل فيه الصراع الأخير في محافظتي صعدة وعمران على زيادة ضعف الآلاف من السكان وزيادة محدودية وصول المساعدات، مبينا أن10 ملايين و500 ألف مواطن يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي وأكثر من مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية . ترى كيف سيواجه هؤلاء السكان وضعهم المعيشي المزري في ظل أوضاع سياسية واقتصادية هكذا ؟؟؟